

# دولة طاهر المصري يقرع جرس الانذار

بعد تبني سياسة الاقتصاد الحريجي حل وزارة التخطيط وتحويلها لمديرية دراسة ودمجها بوحدة التخصيصية الغاء دائرة الدين العام بالمالية والمركزي وانشاء مديرية مستقلة تضارب الصلاحيات والقرارات بين التخطيط والبنك المركزي ووزارة المالية ادى لقوضى عارمة هل نصل لمرحلة مرضية مزمنة لا تشفيها وصفة البنك والصندوق حاولت الحكومات جاهدة الخروج من ازماتها بحلول وهمية جزئية مؤقتة وفشلت

على الامن الاقتصادي والاستقرار العام لمعدل الاسعار تمارس عليه ضغوط اجتماعية وسياسية واقتصادية لتفرض موازنة تعرض على مجلس النواب والبنك المركزي على الضد يعمل على ادارة السياسة النقدية على اسس ومعايير واهداف خاصة هو الحفاظ على سعر صرف متوازن للدينار بمعزل عن اي تأثير سياسي او اقتصادي او اجتماعي اما وزارة التخطيط فدورها يتمحور حول التخطيط ورسم السياسات المتوسطة وطويلة الامد وربما اننا اتبعنا سياسة الاقتصاد الحر الشامل فقد اصبح وجود هذه الوزارة وقلته واحد اللهم الا دور واحد البحث عن القروض والمنح والاتفاق بشأنها اي وزارة ميتة يضمن وجودها المصالح وفوائد الشبكة التي تدور حولها.



الترقي بالبنك.

من هنا كان يجب على المخططين والمنظرين وصانعي الغد من الاقتصاديين ان يعوا ويشبهوا الى ان اي اقتراض خارجي يشكل علامة حمراء لا يجوز الاقتراب منها كما يجب ان يحظر على البنوك ان تعطي مزيدا من التسهيلات والا فان التضخم سيزداد لكن مصالحهم وتخطيطهم العشوائي غلب على كل التوقعات والارقام والوقائع. نعم لقد دخلنا متاهة المديونية العامة واصبحتنا عاجزين عن ايجاد مخرج منها ولكن المديونية ليست وحدها هي المشكلة انما المشكلة هي الاسلوب الذي تدار به المديونية في اطار فوضوي ارتجالي شامل لا تعرف كيف التعامل معها اقتراضا او اطفاء او كيف السيطرة عليها ولتمشية مصالح سياسية واخرى مالية لقوى متنفذة متحالفة مع مصالح خارجية وداخلية وتعرف ان هناك ثلاثة جهات تديرها وزارة المالية من جهة ووزارة التخطيط والبنك المركزي فالاولى مهمتها ادارة السياسة المالية للدولة لمعظم الايرادات وتحاول ان تخفض النفقات محاولة منها للحفاظ

الاقتصادي اجتماعي هادف يواجه مشاكل وتحديات الفقر والبطالة والجوع والمرض ولتحسين معيشة المواطن وجعله يلمس هذا النجاح والتقدم والفرحة حكومته التي كنا نعتقد انها حكومة القاذ بسياسات وقوانين واجراءات من بينها رفع الاسعار التي طالت حتى رغيص الخبز التي تزامنت مع اعلانها عن برامج وخطط ليست استراتيجية بقدر ما هي لوائح بالمطالب على حساب مجتمع متعب يعطي الخزينة اكثر مما يأخذ تاركين الحكومة تتعامل مع المديونية التي تأكل ثلثي الموازنة العامة سنويا والتي تقوم وارداها على اساس الضغط على المستوى المعيشي للنفقات الشعبية المتوسطة مثل الغاء الدعم على السلع الاساسية والتشدد الضريبي ليدفع الشعب لمصالح فئة معينة وتعلن الحكومة عن دورات تدريبية وتأهيلية ومشاريع انتاجية منظورة ومأمولة ومشاريع مغرية علما ان مصدر تمويلها سيكون قروضا وضرائب ووعود بالحفاظ على حقوق الغلابي الذين لم يسلموا من حجر الرمح الذي طألهم.

ونظرة الى نشرة البنك المركزي ووقفت لا وقفة مع الارقام الواقعية التي ذكرت بها وادا ما استعرضنا النشرة وجدنا ان الودائع بالبنك تبلغ ١٥ مليار دينار منها ١١ مليار وودائع التسهيلات واربعة ملايين محافظ مالية واسهم وسندات وموجودات وان الاردن لنهاية اثار سيكون قد اشترى من ديونه ما يعادل مليار ونصف حملنا اياها المخططين وان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر مليار ونصف دينار بالعام الماضي وان مدخراتنا الوطنية عام ٢٠٠٧ بلغت مليار ونصف معظمها لمؤسسات كبرى وارباح بنوك لم توزع لا بد من زيادتها وان ادخار القطاع العام بالبنك سلبى باستمرار بسبب الانفاق المتزايد على الايرادات الضريبية مما يجعل الحكومة دائما لتجأ للقطاع الخاص لتسديد الرواتب ولان اجمالي دخل المواطن الاردني ١٩٠٠ دينار سنوي ولا يستطيع توفيرها وان نسبة النمو في الاقتصاد الوطني غير كافية ولكن سجلت ٦٪ وهي غير كافية وان ناتجنا من السلع والخدمات ناتج قومي اجمالي يجب ان يصل ٩٪ هذا ذمة البنك المركزي. ويحتاج منا بهذه الحالة ان تكون المخرجات اكثر من المدخلات والتوقف عن الاستهلاك

## الغاهد تحليل زياد البطاينة

وذكر ان نعمت الذكرى ولعلها تنفع النصيحة التي اسداها ابو نشأت الذي قرع جرس الانذار منها ومحدرا ومطالبيا واهد ما يخشاه هو العودة لوصفة البنك والصندوق الدوليين بشرود القسي وادسي وامر ومطالبة مدة لعبة شد الاحزمة والاستمرار في سياسة التخصصية ان بقي شيئا يخصص مشيرا الى مواطن كثيرة استوطنها الخلل متنامية وان تصحيحها او تصويبها يحتاج لقرعة وطنية.

فالمصري مطلع على برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تخلصنا منه عام ٢٠٠٣ ظانين انه الخلاص ليزداد العجز سنة بعد سنة بموازنتنا ويصل رقم مرعب وتزداد نسبة التضخم وارتفاع الفوائد ونسبة التضخم التي قد تصل الى ١٠٪ كما هو متوقع بعد فترة ليحل بنا ما حل بتركيا والبرازيل واسرائيل والارجنتين لا سمح الله اللواتي شهدن سنوات العجاف حتى استطعن التخلص من محتنتهن ومطالب ببرنامج قادر على اخراجنا من الازمات نعم دعوة ابي نشأت الخجلة اليوم جاءت بعد ما وصلنا اليه من حال لا نحمد عليها محاولة للملة الجراح واصلاح ما يمكن اصلاحه في وقت نحن احوج ما نكون فيه لمن يقرع الجرس.

واعذرني ابا نشأت فقد حركت بي الشوق لان اكتب بالاقتصاد ولست من اصحاب المال وحركت بي السياسة وقد ملقنتها من سنين وحركت بي الكثير من الحنين للقلم وهو يجري على الورقة يفديها بعماد الصديق طالما ان السياسات الاقتصادية تحولت بالفعل الى مقدسات ومقوس يمارسها الكهنة الاختصاصيون والوحيديين القادرين على فك طلاسمها مما يحرم على الغير التدخل او ابداء الرأي حتى يبرز الف سؤال وسؤال وعلى رأسها حل ادارة الاقتصاد الوطني القائمة ملائمة ام لا من وجهة نظر المصالح الوطنية والاجلبية الشعبية.

نعم فقد عهد جلالة الملك اطل الله بعمره الى دولة ذهبي الشروع وتضمنت الرسالة الملكية التي وجهها اليه رؤى متفائلة تمنينا ان تتحقق فكان التركيز على الجانب الاقتصادي الاجتماعي وهذا يحتاج الى اجماع وطني ديناميكي في برنامج تحول

نعم ان وزارة المالية تتعامل مع المديونية بالكتيكتك وليس بالاستراتيجية طالما ان التخطيط جالب الاقتراض وخطمه لا قانون يحكمها اذن لا قانون للمديونية العامة الخارجية اما البنك المركزي ادارة الدين فانه يتعامل اقتراضا واطفاء في اطار قانون داخلي يتوم بدور متوازن خاضع لهدف استقرار سعر صرف الدينار وادا ما فكرت وزارة المالية استخدام موجودات البنك من العملة الاجنبية او الخصخصة في اطفاء الدين او قسم منه او الاستجابة لسياسات الانفاق الحكومي او برامج الاسكان حتى اتوسع الاقضي في البنية التحتية فان البنك يستند من اجل دعم سعر صرف الدينار وهذا همه.

والتخطيط فان دورها الذي تقوم به ليس مطلوبا وهي على الضد من دور المالية والبنك هنا التضارب بين الادوار والصلاحيات ادى لقوضى شامخة وانعدام الاتيات العقلية لاتخاذ القرار الوعنى في الادارة المتوازنة للمديونية العامة. من هنا فان الواجب يقضي بالاستغناء عن وزارة التخطيط وتحويلها الى مديرية دراسات برئاسة الوزارة ذات وظيفة محددة لتقديم المعلومات والخطط التأسيرية للحكومة ودمجها بوحدة التخصيصية، والغاء دائرة الدين العام في وزارة المالية والبنك المركزي الاردني وانشاء مديرية عامة مستقلة لادارة المديونية بقانون ينظم عملها وصلاحياتها ووسائلها مستقلة وتهتم بالدين العام.